

الملتقى العربي الثاني

التسويق في الوطن العربي

الفرص والتحديات

**الدوحة – دولة قطر**
6-8 أكتوبر (تشرين أول) 2003

# أثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS
# على سوق التأمين العربي


**أ.د. صفية أحمد أبو بكر**

أستاذ الرياضة والإحصاء والتأمين

كلية التجارة - جامعة أسيوط

جمهورية مصر العربية

**مقدمة:**

تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة للخدمات (**GATS**) حدثا اقتصاديا كبيرا، له أبعاد عديدة علي مستوي العالم ستعمل علي هيكلة الاقتصاد العالمي بشكل واضح. كما أن انضمام بعض الدول العربية إلي هذه الاتفاقية يؤدي إلي دخول شركات تأمين أجنبية إلي أسوق التأمين العربية تنافس الشركات الوطنية، وتتمثل هذه المنافسة في الآتي:

1- إن حرية التجارة في السلع والخدمات خلاف التأمين تستتبع وجود شركات تجارية وصناعية ومالية وخدمية عملاقة في السوق العربي (وطنية كانت أو أجنبية أو متعددة الجنسيات) تحتاج لتغطيات تأمينية شاملة تضم أخطار جديدة لم تتعامل معها شركات التأمبن العربية من قبل.

2- سوف يترتب علي تطبيق الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات تحول سوق التامين العربي إلي سوق منافسة حرة مما يؤدي إلي دخول شركات تأمين وإعادة تأمين أجنبية قوية ذات خبرات وتقنيات عالية المستوي إلي السوق العربي تنافس الشركات الوطنية.

**مشكلة الدراسة:**

تحيط بسوق التأمين العربي مشاكل متمثلة في "صغر رؤوس أموال شركات التأمين، ونقص الكوادر والخبرات الفنية خاصة في مجال الاكتتاب والتسويق، وضعف أجهزة الإشراف والرقابة، ومحدودية قنوات الاسنثمار، هذا بالاضافة إلي عدم تنوع محفظة الأخطار، وعدم الاهتمام بمجال تأمين الحياة، كما أن شركات التأمين العربية مازالت حتي الآن تحاول تسويق ما تنتجه من وثائق، ولم تحاول إنتاج ما يحتاجه العميل العربي، فالتأمين في مضمونه خدمة تشتري ولا تباع"[(1)]. ونظرا للمشاكل السابقة التي يعاني منها سوق التأمين العربي، فإنه يجب علي القائمين علي صناعة التأمين بالدول العربية الإسراع بدراسة الآثار الإيجابية والسلبية لاتفاقية تجارة الخدمات بصفة عامة، وآثارها علي قطاع التأمين في الوطن العربي بصفة خاصة، حتي يتثني استخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات تمكن صانعي التأمين بهذه الدول من حماية صناعة التأمين العربية من تيار المنافسة الأجنبية القادمة لا محالة، وبالتالي حماية الاقتصاد القومي بهذه الدول من أي هزة اقتصادية قد تصيبه بعد تطبيق الاتفاقية.

**هدف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلي ما يلي:

1- التعرف علي الآثار الإيجابية والسلبية لاتفاقية الخدمات علي سوق التأمين العربي.

2- تحدبد السياسات التي يجب علي سوق التأمين العربي إتباعها لمواجهة منافسة شركات التأمين الأجنبية.

**خطة البحث:**

يتم تحقيق الأهداف السابقة من خلال الخطة التالية:

**المبحث الأول:** الوضع الحالي والمرتقب لسوق التأمين العربي نتيجة تطبيق اتفاقية الجات.

**المبحث الثاني:** دراسة تطبيقية لأثر اتفاقية الجات علي سوق التأمين العربي.

**المبحث الثالث:** السياسات التي يجب علي سوق التأمبن العربي اتباعها لموا جهة المنافسة الأجنبية.

**المبحث الرابع:** نتائج وتوصيات وبحوث مستقبلية.

## المبحث الأول

## الوضع الحالي والمرتقب لسوق التأمين العربي نتيجة تطبيق اتفاقية الجات

### نشأة الجات وتطورها:

شهد الاقتصاد العالمي العديد من المصاعب والمشاكل خلال فترة الكساد العالمي الكبير في بداية الثلاثينات، وكذلك خلال الحرب العالمية الثانية، وكان من ضمن تلك المشاكل وجود عوائق تفرضها الدول في وجه التجارة العالمية، فكان لا بد من إيجاد وسائل لإزاحة تلك العوائق التي تقف في طريق التجارة الدولية وتكوين نظام للتجارة الحرة بين الدول. ولهذا الغرض اجتمع ممثلو 23 دولة في جنيف، لإجراء مفاوضات حول التعريفة الجمركية ووقعوا اتفاقية بهذا الشأن سميت بالاتفاقية العامة للتعاريف والتجارة General Agree mention Tariffs and Trade (GATT)، وقد تم التوقيع علي هذه الاتفاقية في أكتوبر عام 1947 وبدأ تنفيذها في بداية عام 1948، "وقد انضمت بعض الدول إلي الاتفاقية حتي أصبح في عام 1998 عدد الدول المنضمة 132 دولة منها ست دول عربية هي (البحرين ومصر والمغرب وقطر وتونس والإمارات) و31 دولة طالبة للعضوية منها خمس دول عربية هي (الجزائر والأردن وسلطنة عمان و السعودية والسودان)"[2]. هذا وتمتلك الدول الأعضاء في الجات في مجموعها ما يعادل 95%[3] من حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات, حيث تمثل تجارة الخدمات 20% منها.

تهدف اتفاقية الجات إلي تكوين نظام تجارة دولية حرة يؤدي إلي رفع مستويات المعيشة في الدول الأعضاء ويعمل علي الوصول إلي التوظف الكامل واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة الاستغلال الأمثل، والعمل علي زيادة الإنتاج وتشجيع التجارة علي المستوي العالمي عن طريق: اتباع مبدأ عدم التمييز في المعاملة بين الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية وأن تتعامل الدول الأعضاء معاملة الدولة الأولي بالرعاية، ومنع القيود الكمية، وأن تكون الدول الأعضاء في الجات علي اتصال مستمر لحل الخلافات فيما بينها عن طريق التشاور. وقد شهدت الجات خلال مسيرتها ثماني جولات من المفاوضات كما هو موضح بجدول رقم (1) التالي:

**جدول رقم (1)**

**جولات مفاوضات الجات**

| الجولة | التاريخ | الدولة | موضوع الجولة |
|---|---|---|---|
| جنيف | 1947 | سويسرا | التعريفة الجمركية |
| نيس | 1949 | فرنسا | التعريفة الجمركية |
| توركوي | 1951 | إنجلترا | التعريفة الجمركية |
| جنيف | 1956 | سويسرا | التعريفة الجمركية |
| ديلون | 1961-1960 | سويسرا | التعريفة الجمركية |
| كيندي | 1967-1964 | سويسرا | التعريفة الجمركية-إجراءات ضد الإغراق |
| طوكيو | 1979-1973 | سويسرا | التعريفة الجمركية-القيود غير الجمركية |
| أورجواي | 1993-1986 | سويسرا | التعريفة الجمركية-إدماج السلع الزراعية والنسيج والخدمات |

**المصدر:** النشرة الإخبارية Focus GATT، مايو 1994، عدد 107.

تعتبر جولة أرجواي من أهم الجولات التي شهدتها الجات نظرا لأنها شملت معظم جوانب التجارة الدولية، مثل التجارة في السلع وخاصة السلع الزراعية والمنسوجات، وكذلك التجارة الدولية في قطاع الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، والأمور المتعلقة بالاستثمار وإرساء قواعد عامة للتجارة الدولية، وأخيرا الموافقة علي إنشاء منظمة التجارة العالمية. وقد ركزت جولة أرجواي فيما يتعلق بتجارة الخدمات علي ثلاث محاور رئيسية هي:

1- وضع قواعد مناسبة لتجارة الخدمات بين الدول الأعضاء، وتشمل هذه القواعد كيفية تعامل الدول مع تجارة الخدمات وإزالة العوائق التجارية وقضايا فض المنازعات في حالة حدوث خلاف بين الدول المعنية.

2- تحديد المجال الذي يغطية الاتفاق، حيث أن هناك أنواعا من الخدمات تسيطر عليها الدولة وخصوصا في الدول النامية سواء لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وترغب تلك الدول في إغلاق المنافسة العالمية في تجارة تلك الخدمات.

3- مواجهة الاستفادة بالمنافع دون تحمل تكاليف.

يشمل قطاع الخدمات المالية كما حددته جولة أرجواي علي:

أ- قطاع التأمين والخدمات المتعلقة به، مثل خدمات التأمين علي الحياة وغيرها من أنواع التأمين وخدمات إعادة التأمين ونشاط شركات السمسرة التي تعمل في هذا المجال.

ب- قطاع البنوك والخدمات المالية الأخرى (باستثناء التأمين) وتشمل المؤسسات التي تقبل الودائع وتقدم القروض للعملاء وتمول المعاملات التجارية، والشركات التي تعمل في مجال بيع وشراء الأسهم والسندات، والشركات والمؤسسات التي تعمل في مجال أسواق النقد والقطع الأجنبي والمشتقات المالية والتي تتعامل في الأصول النقدية والمالية. وسوف تقتصر هذه الدراسة علي قطاع التأمين والخدمات المتعلقة به دون التطرق إلي قطاع البنوك.

بموجب هذه الاتفاقية تلتزم الدول الأعضاء بـ :

1- فتح أسواقها أمام شركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية بحيث تعمل هذه الشركات جنبا إلي جنب مع الشركات والمؤسسات الوطنية.

2- تقوم شركات التأمين في دولة معينة ببيع خدماتها إلي عملاء في دول أخرى، بمعني أن الوجود المادي لهذه الشركات في الدولة المضيفة غير ضروري.

3- السماح لشركات تأمين مشتركة (رأسمال أجنبي ورأسمال وطني) بأن تزاول أعمالها في الدولة المضيفة.

كما فرضت الاتفاقية ثلاث التزامات علي الدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية هي:

1- مساعدة الدول النامية في الحصول علي تكنولوجيا المعلومات لتعزيز قدرتها في إنتاج خدماتها المحلية، وزيادة كفاءتها وقدرتها علي المنافسة، ويكون ذلك بمقابل مادي.

2- مساعدة الدول النامية في الحصول علي المعلومات عن طريق تحسين إمكانية الوصول إلي قنوات التوزيع وشبكات المعلومات الدولية، من خلال إقامة قنوات الاتصال لتسيل وصول موردي الخدمات في الدول النامية إلي المعلومات المتصلة بالأسواق وتكنولوجيا الخدمات اللازمة(4).

3- التزام الدول المتقدمة بتحرير أسواقها في القطاعات الخدمية التي لها أهمية تصديرية في الدول النامية وعلي الدول النامية تنفيذ وتطبيق هذه المادة علي الوجه الأكمل.

وبذلك اعترفت الاتفاقية ضمنيا بوجود تفاوت كبير بين الدول المتقدمة والنامية (ومن بينها الدول العربية) في مجال إنتاج الخدمة، وضرورة مساندة الدول المتقدمة للدول النامية بكل الطرق الممكنة لمساعدتها بالارتقاء بمستوي الخدمة لديها، وتقوية المركز التنافسي لها علي المستوي الدولي.

**الوضع الحالي لسوق التأمين العربي:**

يبلغ عدد شركات التأمين في الوطن العربي 370 شركة وذلك طبقا لبيانات 1999[5] منها 295 شركة وطنية و75 شركة أجنبية (يتركز معظمها في دول مجلس التعاون الخليجي). بلغ إجمالي أقساط هذه الشركات 5760.3 مليون دولار عام 1999، بمتوسط أقساط الشركة الواحدة 15.6 مليون دولار. وفيما يلي جدول رقم (2) الذي يوضح تطور إجمالي أقساط التأمين بالوطن العربي خلال الفترة من 1990 وحتي 1999.

**جدول رقم(2)**

**إجمالي الأقساط المكتتبة بسوق التأمين العربي خلال الفترة 1990 – 1999**

**(القيمة بالمليون دولار)**

| السنة | أقساط التأمين | معدل النمو (%) |
|---|---|---|
| 1990 | 3749.9 | - |
| 1991 | 3957.7 | 5.5 |
| 1992 | 4306.1 | 8.8 |
| 1993 | 4935.1 | 14.6 |
| 1994 | 4421.5 | 14.4- |
| 1995 | 4907.9 | 11 |
| 1996 | 5248.7 | 6.9 |
| 1997 | 5441.3 | 3.7 |
| 1998 | 5717.6 | 5.1 |
| 1999 | 5760.3 | 0.8 |
| متوسط النمو | | **5.1** |

**المصدر:** تقارير دورية للمجموعة العربية للتأمين (أريج)، البحرين، 1999.

وطبقا لإحصائيات عام 1999 نجد أن سوق التأمين العربي قد ساهم بنسبة 0.3% من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة عالميا، حيث بلغت الأقساط المكتتبة عالميا 2324025[6] مليون دولار، بمعدل نمو بلغ 7.3% عام 1999 بالمقارنة بعام 1998.

ويلاحظ أنه بعد التغيرات العالمية المتلاحقة في مجال الخدمات، ولا سيما خدمات التأمين، فقد أتجهت الدول العربية منذ عام 1991 إلي الترخيص بإنشاء شركات تأمين برؤوس أموال أجنبية، وكانت دول الخليج والأردن ولبنان من أوائل الدول العربية في هذا المجال ثم لحقت بهم مصر طبقا لتعديلات قوانين الإشراف والرقابة رقم 91 لسنة 1995 ورقم 56 لسنة 1998. ويوضح جدول رقم (3) مساهمة الشركات الأجنبية في سوق التأمين العربي خلال الفترة 1990 – 1999.

**جدول رقم (3)**

**مساهمة الشركات الأجنبية في سوق التأمين العربي خلال الفترة 1991 – 1999**

**(القيمة بالمليون دولار)**

| السنة | حصة الشركات الأجنبية في إجمالي السوق العربي | نسبة المشاركة % |
|---|---|---|
| 1991 | 223.1 من 3957.7 | 5.6 |
| 1992 | 262.5 من 4306.1 | 6.1 |
| 1993 | 337.9 من 4935.1 | 6.9 |
| 1994 | 375 من 4421.5 | 8.5 |
| 1995 | 414.9 من 4907.9 | 8.5 |
| 1996 | 449.6 من 5248.7 | 8.6 |
| 1997 | 480.7 من 5441.3 | 8.8 |
| 1998 | 497.7 من 5717.6 | 8.7 |
| 1999 | 504.5 من 5760.3 | 8.8 |
| متوسط النمو | متوسط معدل نمو مساهمة الشركات الأجنبية في سوق التأمين العربي 11% | 7.8 |

**المصدر:** تقارير دورية للمجموعة العربية للتأمين (أريج)، البحرين، 1999.

من الجدول السابق نستنتج أن حصة الشركات الأجنبية من أقساط التأمين في سوق التأمين العربي تزايدت بصورة مستمرة من عام 1991 إلي عام 1999. وبمقارنة متوسط معدل نمو حصة الشركات الأجنبية من أقساط التأمين في سوق التأمين العربي خلال نفس الفترة نجد أنه قد بلغ 11 % في حين بلغ متوسط معدل النمو للسوق العربي 5.1%، مما يدل علي تقدم الشركات الأجنبية بخطي راسخة لاستحواذ حصة أكبر من إجمالي أقساط تأمين السوق العربي. أما توزيع الحصص السوقية بين شركات التأمين العربية والأجنبية لكل من أقساط تأمينات الحياة وأقساط التأمينات العامة فيوضحها جدول رقم (4) التالي:

**جدول رقم (4)**

**توزيع نسبة الحصص السوقية لأقساط تأمينات الحياة وأقساط التأمينات العامة بين شركات التأمين العربية والأجنبية خلال الفترة من 1991 إلي 1999**

(القيمة بالمليون دولار)

| السنة | تأمين الحياة | | التأمينات العامة | |
|---|---|---|---|---|
| | شركات عربية(%) | شركات أجنبية (%) | شركات عربية(%) | شركات أجنبية (%) |
| 1991 | 86.8 | 13.2 | 94.4 | 5.6 |
| 1992 | 86.4 | 13.6 | 93.9 | 6.1 |
| 1993 | 84.8 | 15.2 | 93.1 | 6.9 |
| 1994 | 77.4 | 22.6 | 91.5 | 8.5 |
| 1995 | 77.2 | 22.8 | 91.5 | 8.5 |
| 1996 | 75.7 | 24.3 | 91.4 | 8.6 |
| 1997 | 75.8 | 24.2 | 91.2 | 8.8 |
| 1998 | 78.1 | 21.9 | 93 | 7 |
| 1999 | 78.7 | 21.3 | 91.2 | 8.8 |
| المتوسط | 80 | 20 | 92 | 8 |

**المصدر:** إعداد الباحث طبقا لبيانات تقارير دورية للمجموعة العربية للتأمين (أريج)، البحرين، 1999.

من الجدول السابق نستنتج أن شركات التأمين الأجنبية تستحوذ علي 20% من إجمالي أقساط تأمينات الحياة بينما في التأمينات العامة بلغت نسبة استحواذها 6%، وهذا يعكس إهتمام الشركات الأجنبية بقطاع تأمين الحياة، حيث "تمثل أقساط التأمين علي الحياة ثلث أقساط التأمين الإجمالية، في حين لا تتعدي أهمية قطاع تأمينات الحياة في الشركات العربية 12% فقط من إجمالي الأقساط المكتتبة"[7].

ولدراسة خصائص سوق التأمين العربي يتم تحديد حجم السوق من حيث عدد السكان[8] لمعرفة ما إذا كانت به قوة شرائية كافية (حجم الطلب المتوقع)، ثم بيان بعدد الشركات العاملة في هذا السوق، لبيان مدي قدرة هذه الشركات لتلبية رغبات العملاء في هذا السوق (حجم العرض المتوقع). ولتحقيق ذلك تم تقسيم هذا السوق إلي ثلاث أقسام كما يلي:

**أولا: سوق التأمين العربي في قارة أفريقيا:** يضم هذا الجزء مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والسودان. ففي عام 1999 بلغ "عدد سكان الدول العربية بقارة أفريقيا 171.1 مليون نسمة، يمثل 62% من إجمالي عدد السكان بالوطن العربي"[9]. وبالتالي فإن عدد السكان بالدول العربية بقارة أفريقيا يمثل قاعدة عريضة من العملاء، تجعل سوق التأمين العربي سوقا واعدا، إذا استطاعت شركات التأمين إنتاج وتسويق ما تحتاجه هذه القاعدة من خدمات. في عام 1999 بلغ عدد شركات التأمين التي تعمل في الدول العربية بقارة أفريقيا 74 شركة، تمثل 20% من إجمالي عدد الشركات العاملة في الوطن العربي والبالغ عددها 370 شركة تأمين. ومعني ذلك أن أكثر من نصف عدد سكان الوطن العربي يقابلهم 20% من إجمالي عدد الشركات، وهي نسبة ضئلة لا تفي بتلبية احتياجات هذه القاعدة العريضة من السكان، لذلك فإن هذا السوق في حاجة إلي العديد من الشركات، ومن ثم لابد من السماح لاستثمار رؤوس الأموال الخاصة والأجنبية في مجال التأمين. كما تمثل أقساط التأمين في قارة أفريقيا 41% من أقساط التأمين العربية، ومتوسط نصيب الشركة من إجمالي الأقساط 31.9 مليون دولار عام 1999.

ولمقارنة أسواق تأمين دول أفريقيا، تم إعطاء أوزان ترجيحية حسب الميزة التفضيلية المتوفرة في كل منها كما هو موضح في جدول رقم (5).

**جدول رقم (5)**

**الأوزان الترجيحية لأسواق التأمين العربية في قارة أفريقيا خلال عام 1999**

| الدولة | عدد السكان | أقساط التأمين | نصيب الفرد في أقساط التأمين | عدد الشركات | إجمالي الأقساط إلي إجمالي الدخل القومي | أقساط إعادة التأمين الصادر | حصة الدولة في السوق | متوسط راسمال الشركة | الوزن | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مصر | 7 | 6 | 4 | 4 | 4 | 1 | 2 | 5 | 33 | الرابعة |
| ليبيا | 2 | 3 | 5 | 2 | 2 | 3 | 1 | 7 | 25 | الخامسة |
| تونس | 3 | 5 | 7 | 6 | 6 | 4 | 5 | 3 | 39 | الثانية |
| الجزائر | 6 | 4 | 3 | 3 | 3 | 5 | 6 | 4 | 34 | الثالثة |
| المغرب | 4 | 7 | 6 | 7 | 7 | 2 | 7 | 6 | 46 | الأولي |
| السودان | 5 | 2 | 1 | 5 | 1 | 6 | 3 | 1 | 24 | السادسة |

**المصدر:** إعداد الباحث طبقا لبيانات تقارير دورية للمجموعة العربية للتأمين (أريج)، البحرين، 1999.

من الجدول السابق ولمقارنة معدلات تطور سوق التأمين في الدول العربية بقارة أفريقيا تأتي المغرب في المركز الأول، تليها تونس في المركز الثاني، ثم الجزائر في المركز الثالث، وتحتل مصر المركز الرابع، وليبيا في المركز الخامس، والسودان في المركز السادس.

**ثانيا: سوق تأمين دول الخليج العربي:** يضم هذا السوق البحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر والسعودية والإمارات. يتشابه سوق التأمين في دول الخليج العربي مع معظم أسواق التأمين في الدول النامية(10). "يمثل عدد السكان بدول الخليج العربي 10.5% من إجمالي عدد سكان الوطن العربي عام 1999، ويمثل عدد سكان المملكة العربية السعودية 70.7 % من إجمالي سكان دول الخليج. وطبقا لإحصائيات عام 1999 بلغ عدد شركات التأمين العاملة في دول الخليج 177 شركة (وطنية وأجنبية) تمثل 47.8% من إجمالي عدد الشركات العاملة في الوطن العربي، هذا ويبلغ عدد الشركات الأجنبية بدول الخليج 63

شركة تمثل 35.6% من إجمالي الشركات العاملة في دول الخليج و17% من الشركات العاملة في الوطن العربي. ويعمل بكل دول الخليج شركات تأمين أجنبية ما عدا السعودية، فهي تعتبر من الأسواق المغلقة، والتي تسيطر فيها الدولة علي أنشطة شركات التأمين التي تمثل 39% من إجمالي عدد الشركات العاملة في دول الخليج. ولمقارنة أسواق تأمين دول الخليج، تم إعطاء أوزان ترجيحية حسب الميزة التفضيلية المتوفرة في كل منها كما هو موضح في جدول رقم (6).

**جدول رقم (6)**

**الأوزان الترجيحية لأسواق التأمين العربية في دول الخليج خلال عام 1999**

| الترتيب | الوزن | متوسط راسمال الشركة | حصة الدولة في السوق | أقساط إعادة التأمين الصادر | إجمالي الأقساط إلي إجمالي الدخل القومي | عدد الشركات | نصيب الفرد في أقساط التأمين | أقساط التأمين | عدد السكان | الدولة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الثانية | 28 | 1 | 4 | 6 | 6 | 4 | 4 | 1 | 2 | البحرين |
| الثالثة | 26 | 4 | 5 | 3 | 2 | 2 | 3 | 4 | 3 | الكويت |
| السادسة | 24 | 2 | 3 | 4 | 3 | 3 | 2 | 3 | 4 | سلطنة عمان |
| الثالثة | 26 | 6 | 1 | 5 | 5 | 1 | 5 | 2 | 1 | قطر |
| الثالثة | 26 | 3 | 2 | 1 | 1 | 6 | 1 | 6 | 6 | السعودية |
| الأولي | 39 | 5 | 6 | 2 | 5 | 5 | 6 | 5 | 5 | الإمارات |

**المصدر:** إعداد الباحث طبقا لبيانات تقارير دورية للمجموعة العربية للتأمين (أريج)، البحرين، 1999.

من بيانات الجدول السابق يتضح أن الإمارات أفضل أسواق دول الخليج العربي من حيث معدلات تطور سوق التأمين بها، يليها البحرين في المركز الثاني، وعلي الرغم من انخفاض حجم

الأقساط المكتتبة بها عام 1999، إلا أنها تعد من الأسواق الواعدة تأمينيا، وتقاسمت كلا من الكويت وقطر والسعودية المركز الثالث، وأخيرا جاءت سلطنة عمان في المركز السادس والأخير.

**ثالثا: سوق تأمين الدول العربية في قارة آسيا:** يضم هذا السوق العراق والأردن ولبنان وسوريا واليمن، وطبقا لإحصائيات عام 1999يمثل عدد السكان في الدول العربية بقارة آسيا 24% من إجمالي عدد السكان بالوطن العربي، ويتركز أغلب السكان في العراق وسوريا واليمن. أما حجم أقساط التأمين في هذا السوق فيمثل 22.5% من إجمالي أقساط سوق تأمين الوطن العربي، وهذه النسبة موزعة علي شركات تأمين تمثل 31.6% من إجمالي عدد شركات الوطن العربي. ولمقارنة أسواق تأمين الدول العربية في قارة آسيا، تم إعطاء أوزان ترجيحية حسب الميزة التفضيلية المتوفرة في كل منها كما هو موضح في جدول رقم (7).

**جدول رقم (7)**

**الأوزان الترجيحية لأسواق التأمين العربية في دول قارة آسيا خلال عام 1999**

| الدولة | عدد السكان | أقساط التأمين | نصيب الفرد في أقساط التأمين | عدد الشركات | إجمالي الأقساط إلي إجمالي الدخل القومي | أقساط إعادة التأمين الصادر | حصة الدولة في السوق | متوسط راسمال الشركة | الوزن | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العراق | 5 | 3 | 2 | 2 | 5 | 4 | 5 | 4 | 30 | الأولي |
| الأردن | 2 | 2 | 4 | 4 | 3 | 2 | 2 | 2 | 21 | الرابعة |
| لبنان | 1 | 5 | 5 | 5 | 4 | 1 | 3 | 3 | 27 | الثانية |
| سوريا | 3 | 4 | 3 | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 25 | الثالثة |
| اليمن | 4 | 1 | 1 | 3 | 1 | 5 | 1 | 1 | 17 | الخامسة |

**المصدر:** إعداد الباحث طبقا لبيانات تقارير دورية للمجموعة العربية للتأمين (أريج)، البحرين، 1999

من بيانات الجدول السابق نجد أن العراق تحتل المركز الأول من حيث المميزات الترجيحية المتوفرة في سوق التأمين لديها، يليها لبنان في المركز الثاني، ثم سوريا في المركز الثالث، ثم الأردن في المركز الرابع، وأخيرا اليمن في المركز الخامس.

ومن الجداول رقم (5)، (6)، (7) نستنتج تقارب المجموعات الثلاثة من حيث المميزات التفضيلية، وقد أحتل سوق تأمين الدول العربية في قارة أفريقيا المركز الأول، يليه سوق تأمين الدول العربية في قارة آسيا في المركز الثاني، وأخيرا سوق تأمين دول الخليج العربي في المركز الثالث.

**الوضع المرتقب لسوق التأمين العربي:**

بعد تطبيق الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، والتحرير الكلي لأسعار التأمين، سوف يسيطر نظام الاقتصاد الحر علي قطاع التأمين العربي، وبالتالي سوف يصبح سوق التأمين العربي ميدانا للمنافسة بين شركات التأمين الوطنية والأجنبية. حيث يتمتع سوق التأمين العربي بمزايا نسبية تجذب شركات التأمين الأجنبية إليه، وخاصة بعد أن انخفضت مبيعات تلك الشركات من منتجات تأمينات الحياة في مواطنها الأصلية نتيجة إنخفاض عدد السكان وارتفاع متوسط الأعمار بها، وبذلك تحول العديد من هذه الشركات إلي شركات تقاعد[11].

وبدراسة[12] تطور حصة شركات التأمين الأجنبية العاملة في الوطن العربي نجد أن معدل النمو لها خلال الفترة من 1991 إلي 1999 قد بلغ 126.5%، في حين بلغ معدل نمو السوق العربي خلال نفس الفترة 53.6%. وبالتالي فإن شركات التأمين الأجنبية سوف تسعي لأستثمار أموالها في أسواق التأمين العربية، علي اعتبار أنها أسواق تنافسية تتمتع بالمزايا التالية:

1- **يعد سوق التأمين العربية سوقا واعدا**[13]**:** خاصة أن مباديء الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات التي التزمت بها الدول العربية قد قدمت جداول زمنية تتعهد فيها بتنفيذ هذه الالتزامات، وأن التعديلات التي طرأت علي قوانين الإشراف والرقابة بمعظم الدول العربية، وخاصة تسهيل إجراءات الترخيص لشركات التأمين الأجنبية للعمل في أسواق التأمين العربية، مما يتيح سرعة دخول هذه الشركات إلي الأسواق العربية. بالإضافة إلي الاتجاه المتزايد في خصخصة قطاع التأمين في الدول العربية, مع إلغاء الدعم والحماية التي تتمتع بها شركات التأمين العربية من قبل حكوماتها، وبذلك سوف تتنافس الشركات الأجنبية مع الشركات الوطنية بحرية في ظل نظام السوق المفتوح. مع ملاحظة عدم اهتمام شركات التأمين العربية بقطاع تأمينات الحياة والتأمين الصحي، ولذلك يعتبر هذان القطاعان أداة جذب للشركات الأجنبية لتقديم خدمات التأمين في هذا المجال.

2- **وجود قاعدة عريضة من العملاء:** يتميز سوق التأمين العربي بارتفاع عدد السكان، ووجود قاعدة عريضة من الشباب، فبدراسة[14] الاتجاهات في المواليد والعمر المتوقع والخصوبة والتركيب العمري ومعدل الوفاة في الدول العربية خلال الفترة 1990 – 1995 وجد أن الفئة العمرية من (15-65) سنة تمثل أكثر من 50% من مجموع السكان بالوطن العربي، ومما لا شك فيه أن فئة الشباب أكثر احتياجا من غيرها لخدمات التأمين. تفاوت الدخول والطبقات داخل الوطن العربي تفاوتا كبيرا، وبالتالي فإن كل فئة تختلف عن نظيراتها في نوعية الخدمات التأمينية التي تحتاجها، ولذلك فإن السوق العربي يستوعب كافة المنتجات التأمينية المعروضة. وجود العديد من الثقافات والتقاليد داخل الأسواق العربية، لهذا فإن هذه الأسواق في احتياج لأنواع عديدة من التغطيات التي تناسب معتقدات كل ثقافة وتلبي احتياجاتها.

3- **يتمتع سوق التأمين العربي بدرجة عالية من الشفافية[15]:** تلتزم الدولة بموجب مباديء اتفاقية تجارة الخدمات بنشر كافة اللوائح القانونية والتنظيمية لصناعة التأمين وخاصة التي لها علاقة بالاتفاقيات الدولية. كما تلتزم بفتح مراكز إعلام، تكون مهمتها الأساسية إمداد الشركات الوافدة بالمعلومات حول النصوص القانونية المنظمة لصناعة التأمين بالسوق (كافة البيانات والإحصاءات والدراسات الديموجرافية للسوق).

4- **سوق قابل للتوسع:** يعتبر سوق التأمين العربي من الأسواق الصغيرة من حيث الإمكانيات المادية والتقنية، بيد أنه قابل للتوسع واستيعاب عدد كبير من الشركات العاملة فيه ويرجع ذلك إلي: انخفاض عدد شركات التأمين، والزيادة المستمرة في عدد السكان، وافتقار سوق التأمين العربي إلي العديد من التغطيات التأمينية وخاصة في مجال تأمينات الحياة، كما أن هناك قصور شديد في أساليب وطرق تسويق الوثائق.

**المبحث الثالث**

**السياسات التي يجب علي شركات التأمين العربية اتباعها لموا جهة المنافسة الأجنبية**

هناك عوامل يجب أن تضعها الدول العربية في الحسبان قبل تحرير الأسواق، وإلغاء التعريفة الملزمة لأسعار التأمين، والسماح بدخول الشركات الأجنبية لتنافس الشركات الوطنية، ويمكن ترتيب هذه العوامل طبقا للمجالات التالية:

**أولا: في مجال القدرة الاستيعابية وتطوير برامج إعادة التأمين:**

**أ- القدرة الاستيعابية:**

تتمثل القدرة الاستيعابية في مقدرة ورغبة المؤمنين لتغطية الأخطار، وقد أشارت كثير من الدراسات [16] (Nielson, 1984; Troxel & Breslin, 1983 and Stone, 1973) إلي العوامل المؤثرة في هذه القدرة، وتتلخص أهم هذه العوامل في:

1- **مستوي وفائض العمليات التأمينية:** إذا كان لدي المؤمن مستوي غير كافي من الأرباح ستصبح الاحتياطيات الرأسمالية والفنية غير كافية وقد يعوق ذلك قدرته علي قبول أخطار جديدة.

2- **الاتجاهات الشخصية للمكتتبين تجاه الخطر:** إن الحكم الشخصي لمديري شركة التأمين يؤثر كثيرا في تحديد حدود الاكتتاب، ومن العوامل الهامة والمؤثرة في هذا الحكم هو الاتجاهات الشخصية لهؤلاء المديرين، حيث أن الإدارة المتحفظة في تحمل الخطر تضع حدود أكتتاب متحفظة، بينما تضع الإدارة المفضلة لتحمل الخطر تضع حدودا أعلي لقبول المخاطر. وقد أكد الباحثون [17] (MacCrimmon & Wehung, 1988) أن الاتجاهات الشخصية لمديري التأمين تجاه الخطر هي اتجاهات متحفظة بالمقارنة بالمديرين العاملين في الأنشطة الأخرى، ويؤكد ذلك انخفاض العائد علي الأصول وسياسات الاستثمار المتحفظة لشركات التأمين.

3- **المعرفة والمهارة الاكتتابية:** أثبتت الدراسات السابقة (Fougner, 1979) [18] أن توافر مستوي عال من المعرفة والمهارة والخبرة للمكتتب قد تساعد في زيادة القدرة الاستيعابية لشركة التأمين.

4- **درجة تجانس الأخطار:** تعتمد قدرة شركة التأمين في قبول خطر جديد علي الخطر الذي تواجهه من محفظة وحدات الخطر لديها، وهذا بدوره يتوقف علي الخصائص الآتية: عدد وحدات الخطر المؤمن عليها ومدي تجانسها، ودرجة استقلال وحدات الخطر المؤمن عليها، ودرجة الاحتمال والوسط الحسابي والانحراف المعياري للخسائر المتوقعة، ومستوي الثقة التي يرغبها المؤمن عند التنبؤ بعدد وقيمة التعويضات. وقد أكد [19] (Hall & Weiss, 1978) ضرورة أخذ العوامل السابقة في الحسبان عند تحديد المركز المالي لشركة التأمين.

5- **تكلفة الفرصة البديلة للأرصدة المتاحة:** قد تتفوق إيرادات الاستثمارات علي أرباح الاكتتاب خاصة لدي شركات الممتلكات والمسئولية [20] (Dickinson, 1974, Troxek & Brslin, 1983) ونتيجة لذلك تتجه شركات التأمين إلي التركيز علي الوظيفة الاستثمارية وبدرجة تركيز أقل علي الاكتتاب. وهذا الاتجاه يخلق قيود علي القدرة الاكتتابية في بعض الحالات، مما أدي إلي اندماج البنوك والشركات الصناعية مع شركات التأمين بالسوق الأمريكي.

6- **معدل نمو شركة التأمين:** تتعرض شركات التأمين التي تنمو بسرعة إلي تقلص فائض حملة الوثائق بدرجة أكبر من تلك الشركات التي تتعرض لمعدل تناقص، ويرجع السبب في ذلك أن قوانين الإشراف والرقابة تفرض أسلوب محاسبي علي شركات التأمين، بمقتضاه تحقق شركات التأمين خسائر دفترية في السنة الأولي للوثائق الجديدة يتم تعويضها في السنوات التالية من عمر الوثيقة، ولمواجهة تلك الخسائر الدفترية يتم خصمها من فائض حملة الوثائق مما يقلصه.

7- **تسهيلات إعادة التأمين:** تعتبر برامج إعادة التأمين من المؤثرات الهامة علي القدرة الاكتتابية للمؤمن فعندما يقوم المؤمن بتحويل جزء من الخطر إلي معيدي التأمين تزداد قدرته علي قبول وحدات خطر جديدة علي الأقل مؤقتا.

8- **قوانين الإشراف والرقابة:**تؤدي قوانين الإشراف والرقابة علي شركات التأمين إلي تخفيض القدرة الإكتتابية ومن هذه القوانين ما يلي[21] (D'Arcy & Doherty, 1989) : الحد الأدنى لرأس المال والفائض اللازم لإنشاء شركات تأمين جديدة، وقوانين التسعير والاستثمار. وقد تم تحديد مؤشرات أداء وسلوك شركات التأمين العربية، وأختبر تأثير

ذلك علي قدرتها الاستيعابية باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد (عبد الحميد، 1999) [22].

كما أثبت إحصائيا (عزت، 1997) [23] أن انضمام مصر إلي اتفاقية التجارة في الخدمات تساعد شركة التأمين علي تقوية قواعدها الرأسمالية عن طريق إصدار أسهم جديدة للإكتتاب العام وزيادة جودة الاحتفاظ المحلي من حجم الإنتاج مما يحقق فائض يساهم في تدعيم الهيكل المالي للشركة، وأيضا عن طريق اندماج الشركات الصغيرة معا لتحقيق كيانات كبيرة.

**ب) تطوير برامج إعادة التأمين:**

بالنسبة لتطوير برامج إعادة التأمين في ظل سياسة الانفتاح فقد أكد[34] (Hamza, 2000) علي احتياج السوق العربي في المرحلة القادمة إلي:

1- **تغطيات إعادة التأمين التقليدية**: سواء الاتفاقي النسبي أو زيادة الخسائر أو الاختياري، ومع ذلك فإن أسلوب أداء الشركات العربية عند إبرام أو تجديد عقود إعادة التأمين يحتاج إلي تطوير في الأمور الآتية: كفاية وكفاءة إعداد المعلومات الواجب تقديمها لمعيدي التأمين، وتحديد عمولات إعادة التأمين بشكل واقعي وعادل،_وإعادة النظر في حجم الضريبة المقتطعة من إعادة التأمين، وإعادة النظر في احتفاظ الشركات باحتياطي التعويضات تحت التسوية.

*2-* **تغطيات إعادة تأمين مستحدثة:** إن ظهور الكيانات التأمينية الضخمة سوف يبرز أهمية حماية القوائم المالية بأكملها ضد تقلبات النتائج من سنة إلي أخرى أو حماية الجانب الأكثر تأثيرا علي النتائج النهائية من تغطيات إعادة التأمين المستحدثة عالميا والمسماة ( Finite Protection) التي يمكن إعدادها بالأشكال التقليدية كزيادة أو وقف الخسائر، وقد أعدت الشركة السويسرية لإعادة التأمين برنامج جديد لإدارة الخطر يسمي (MACRO) عن طريقه تتمكن الشركة المباشرة من دمج الفروع المختلفة في تغطية واحدة تستمر لمدي طويل نسبيا (Multiyear & Multiline) لها خصائص متميزة هي: مبلغ تغطية محدود يعكس درجة محدودة من نقل عبء الخطر المؤمن منه، وتزايد القسط السنوي في السنوات الأولي لتكوين وديعة تتناسب مع التغطية، والتزام معيدي التأمين معبرا عنه بمبلغ إجمالي طوال مدة الحماية، والتزام الشركة المسندة بمبلغ احتفاظ أو نسبة احتفاظ إجمالية لكل عام، مع إمكانية اقتسام عائد الاستثمار بين طرفي التعاقد، وأن تكون التغطية لأجل طويل ( 3 -

5 سنوات)، والهدف الأساسي من هذه التغطيات الحديثة هو تحقيق توازن واستقرار نتائج أعمال الشركة المسندة خلال فترة الاتفاقية، والتمتع بطاقة استيعابية إضافية.

**ثانيا: في مجال تطوير المنتج التأميني ووسائل تسويقه:**

يجب علي الهيئات المزاولة للتأمين أن تقدم المنتج الذي يحتاجه العميل، لذلك يجب أن تكون لأبحاث السوق أهمية كبيرة توضح: الخدمات التأمينية المتوفرة في السوق (العرض)، والخدمات التأمينية التي يحتاجها العملاء (الطلب)، وهيكل السوق من حيث عدد السكان والتركيب العمري لهم ومعدلات المواليد والوفيات والعمر المتوقع والحالة الاقتصادية، والمنتجات التأمينية المعروضة من قبل الشركات المنافسة. ثم يأتي دور إدارة تطوير المنتجات لتضع العوامل السابقة في الحسبان عند تصميم المنتج التأميني.

كما يجب تطوير وسائل التسويق بوسائل جديدة[25] أكثر فاعلية في السوق عن طريق وكالات الإنتاج والسمسرة والمكاتب الاستشارية والخبراء الاكتواريين والوسطاء وخبراء تسوية الخسائر. وهناك ست تحديات ستواجه التسويق في ظل السوق المفتوح وهي: "غيبة الفلسفة الفكرية التسويقية في المنشأة (لتكن مع العميل دائما)، وغيبة الأدوات الابتكارية في صناعة القرارات التسويقية، واعتبار بحوث التسويق أمر ترفيهي، وعدم الأخذ بأسلوب الجودة الشاملة، وعدم الأهتمام بتطبيق أساليب المقارنة بالمنشآت المتميزة، والابتعاد عن تحقيق الاستفادة السريعة من أساليب التسويق المباشر"[26].

في مجال تميز المنتج التأميني والاستراتيجيات التسويقية المستحدثة كأحد السياسات التي يجب علي شركات التأمين العربية اتباعها لمواجهة المنافسة مع الشركات الأجنبية, فقد تم تغطية هذا الموضوع في ورقة العمل المقدمة لهذا المؤتمر بعنوان "استراتيجيات مستحدثة لتطوير المنتج: بالتطبيق علي وثائق التأمين"[27]

**ثالثا: في مجال تسعير التأمين:**

في ظل السوق الحر تتحدد أسعار التأمين بواسطة الشركات المتنافسة في السوق، لذلك فإن شركات التأمين العربية التي تعمل بنظام التعريفة المحددة الملزمة، سوف تواجه مشكلات صعبة في هذا الصدد، حيث يعتبر التسعير أحد الأسس التي تفرق بين المنافسة الصحيحة والمنافسة الضارة. فإذا كان السعر غير كاف، فإن ذلك يعني خسارة لشركة التأمين وعدم قدرتها علي الوفاء

بالتزماتها وتعرضها للخروج من النشاط، وإذا كان السعر مبالغا فيه، فإن ذلك يؤدي إلي عدم مصداقية العملاء للشركة، وتحولهم إلي الشركات المنافسة.

**تطوير الكفاءات البشرية:**

قدم (Hamza, 2000) مجموعة من الأفكار بخصوص تطوير الكفاءات البشرية العاملة في شركات التأمين عن طريق تنظيم العديد من البرامج التدريبية المتميزة، التي تغطي كافة التخصصات التأمينية والخبرة الأكتوارية في مجال تأمينات الحياة والممتلكات والمسئولية وإعادة التأمين، علي أن تتم بواسطة كبريات شركات التأمين وإعادة التأمين والسماسرة في سوق لندن ومختلف الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية. كما أكد (Price, 2000)[28] علي ضرورة تدريب المختصين في مجال المطالبات.

**دور الإشراف والرقابة:**

يقصد بالإشراف والرقابة تلك القوانين واللوائح والأنظمة التي تضعها الدولة بغرض تنظيم سوق التأمين والمحافظة علي حقوق حملة الوثائق والمستفيدين منها بما يضمن أن يقوم التأمين بدوره في خدمة الفرد والمجتمع علي أكمل وجه، وأيضا تعمل هذه القوانين واللوائح علي المحافظة علي حقوق حملة الأسهم في شركات التأمين بما يحقق أكبر فائدة تعود علي اقتصاديات البلاد من نشاط التأمين. وقد أورد (سليم، 2000)[29] تقسيم قوانين الإشراف والرقابة علي شركات التأمين في ثلاث أقسام هي:

**القسم الأول**: يضم القواعد التي تهدف إلي زيادة احتمال استمرار هيئات التأمين بنجاح في مزاولة عملها وبالتالي قيامها بسداد التزاماتها عندما يتحقق الخطر أو يحل الأجل. وتتمثل هذه القواعد في الحد الأدنى لرأس المال اللازم لإنشاء هيئة تأمين، وتوافر شروط وصفات معينة فيمن يؤسس أو يدير هيئة تأمين.

**القسم الثاني**: يضم تلك القواعد التي تضمن حسن سير العمل والاستمرار فيه بنجاح وتتمثل في الرقابة علي الأسعار، وفحص المراكز المالية للتحقق من استمرار هامش الملاءة المالية المناسب، والرقابة علي الاستثمارات لضمان عدم المخاطرة بأموال المؤمن لهم، والفحص الدوري لسرعة اكتشاف أي خلل أو تدهور في المركز المالي مما يساعد علي علاجه دون تعرض حقوق حملة الوثائق والمستفيدين منها للضياع، والرقابة علي سلامة الممارسات وتسوية التعويضات.

**القسم الثالث:** يضم القيود المتعلقة بالإجراءات المتبعة في حالات وقف العمل وتحويل الوثائق وإفلاس وتصفية وإنهاء أعمال هيئة تأمين.

وقد قدم (Power, 2000) [30] دروس مستفادة من تحرير التجارة وخصخصة قطاع التأمين وما أدي إليه تقصير دور هيئات الإشراف والرقابة في هذه المرحلة من مخاطر، حيث أورد تجربة إندونيسيا في أواخر الثمانينات من فتح أسواقها للشركات الأجنبية لامتلاك 80% من أسهم شركات التأمين، وازدهار السوق بعدد كبير من الشركات التي لا تحظى بخبرة إدارة التأمين، والمضاربة في الصرف الأجنبي وذلك ببيع الوثائق المقيمة بالدولار مع الاستثمار في أصول مقيمة بالروبية، مما ترتب عليه إعسار مالي لمعظم الشركات. وفيما يتعلق بصلاحية تنظيم سوق التأمين قدم (Nichols, 2000) [31] نواحي التنظيم في التراخيص والمعايير المحاسبية.

## الفصل الرابع

## النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية

**أولا: النتائج:**

1- ساهم سوق التأمين العربي بنسبة 0.3% من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة عالميا في عام 1999، حيث بلغت الأقساط المكتتبة عالميا 2324025 مليون دولار.

**2-** تزايدت حصة الشركات الأجنبية من أقساط التأمين في سوق التأمين العربي بصورة مستمرة من عام 1991 إلي عام 1999. حيث بلغ متوسط معدل نمو حصتها في سوق التأمين العربي خلال نفس الفترة 11% في حين بلغ متوسط معدل النمو للسوق العربي 5.1%.

3- تستحوذ شركات التأمين الأجنبية علي 20% من إجمالي أقساط تأمينات الحياة, وعلـي 6% في التأمينات العامة، وهذا يعكس إهتمام الشركات الأجنبية بقطاع تأمين الحياة، حيث "تمثل أقساط التأمين علي الحياة ثلث أقساط التأمين الإجمالية"، في حين لا تتعدي أهمية قطاع تأمينات الحياة في الشركات العربية 12% فقط من إجمالي الأقساط المكتتبة.

4- تم تقسيم السوق العربي إلي ثلاث مجموعات حسب الموقع الجغرافي, وتم دراسة هذه الأسواق من حيث بعض المميزات التفضيلية, وقد أسفرت الدراسة علي صدارة سوق تأمين الدول العربية في قارة أفريقيا بالمركز الأول، يليه سوق تأمين الدول العربية في قارة آسيا في المركز الثاني، وأخيرا سوق تأمين دول الخليج العربي في المركز الثالث.

**ثانيا: التوصيات:**

إن تطوير سوق التأمين العربي ليكون قادرا علي إشباع الطلب العربي و الصمود أمام المنافسة الأجنبية، يحتاج إلي:

1- عناصر أساسية منها: كثافة نسبية في رأس المال, ومخزون من الخبرة العلمية والتقنية في مجال الإنتاج والتسعير والتسويق, وبنية أساسية من المعلومات والإدارة, وبنية مالية من خدمات المال والمصارف, وشبكة اتصالات للمؤسسات المالية والتسويقية.

2- قيام تكتلات محلية وأقليمية تبني علي الأسس والمفاهيم الآتية: تكتل الشركات الصغيرة في كيانات كبيرة بغرض تعظيم قوتها المالية, وعدم المنافسة الضارة التي تقوض أساسيات

الشركات بما يؤدي لانهيارها إذا ما استمرت المنافسة في استنزاف الاحتياطيات الفنية والمالية لهذه الشركات علي المدى الطويل.

3- تطوير للأسواق التي كانت تتمتع بالحماية أو كانت تعمل وفقا لقواعد الاقتصاد الموجه، تفرض بالضرورة علي شركات القطاع العام أو الحكومي أن تطور نفسها وأجهزتها الفنية والمالية والبشرية، للوصول إلي الحد الأمثل بالنسبة لحجم هذه الشركة.

إن تكامل سوق التأمين العربية يؤدي إلي زيادة المدخرات والاستثمارات، مما يؤدي إلي الصمود أمام الأزمات والمخاطر. ويتطلب ذلك تطوير النظم التأمينية وإدارة المخاطر من خلال ما يلي: تطوير أداء سماسرة التأمين وتنمية مهاراتهم, وتحسين أسواق التأمين من خلال التشريعات الفعالة وبناء الثقة, وتكامل قطاع التأمين وبقية المنشآت المالية الأخرى, وتوفير الاستقرار في أسعار الفائدة والصرف بما يعكس واقع السوق النقدي, وتوفير الرقابة التأمينية الفعالة, وبناء شبكة تأمين فعالة عن طريق تكنولوجيا الاتصال والمعلومات, وتطبيق وثيقة التأمين العربي الموحدة علي سير السيارات عبر الدول العربية.

**ثالثا: الدراسات المستقبلية:**

يلاحظ أن كل نقطة من النقاط سالفة الذكر تصلح لأن تكون موضوعا لبحث مستقبلي، بالإضافة إلي إمكانية تكرار الدراسة كل فترة دورية للتوصل إلي السياسات التي يجب علي سوق التأمين العربي أن يتبناها حتى يصمد أمام منافسة الشركات الأجنبية.

**الهوامش:**


1. د. سعيد النجار، تجديد النظام الاقتصادي في مصر، دار الشروق، القاهرة، 1997. ص ص77-99.
2. د. نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2001. ص ص 249-254.
3. د. حسن عمر، الجات والخصخصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1998. ص ص 12-17.
4. د. سعيد النجار, منافع جولة أرجواي، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1995. ص13.
5. تقرير المجموعة العربية للتأمين، أريج، البحرين، 1999.
6. Swiss Re., Sigma. No. 9/2000.
7. صفاء محمود، أثرالاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة الدولية علي المنافسة التسويقية لشركات التأمين العربية: بالتطبيق علي السوق المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2003. ص 28.
8. د. أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل إلي إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ، القاهرة، 1994. ص225.
9. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، العددين السادس والثامن سبتمبر 1998، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، 1996، 1998.
10. محمد غازي صابر، دراسة تدعيم التعاون العربي في مجال التأمين، المؤتمر العلمي السابع عشر الدولي، استراتيجيات التحديث والجودة للاقتصاديات العربية في إطار المنافسة العربية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2001. ص20.
11. John Sanders, Look to Past, Big Initiatives, The Journal, Chartered Insurance Institute, March, 2000. pp 14-15.
12. صفاء محمود، مرجع سابق. ص83.
13. صناعة التأمين العربية ومنظمة التجارة العالمية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الموسع للاتحادات العربية النوعية المتخصصة، الاتحاد العام العربي للتأمين، القاهرة، 1999.ص 14-18.
14. من إعداد الباحث بناء علي البيانات المستقاه من دليل البيئة العالمية، 1994-1995.
15. د. زوليخة الناصري، إستراتيجيات التأمين العربي في التعامل مع الجات (التمويل-التنظيم-إعادة الهيكلة-التشريعات والرقابة)، الاتحاد العام العربي للتأمين، القاهرة، يناير 1995. ص ص178.
16. Nielson, N., "Capacity Of Property-Casualty And The Insurance Industry", Journal of Risk and Insurance, Vol. 51, 1984, PP. 393-411.

17. MacCrimmon, K. and O. Wehruing, “Taking Risks: The Management Of Uncertainty”, The Free Press, N.Y., 1988.
18. Fourgner, Arne, “The Capacity Problem In Readings In Property And Casualty Insurance”, By H. Wayne Sinder (ed.), Homewood, Ill., Irwin Inc., 1979, P. 184.
19. Hall, M., and Wiess, L. W., “Firm Size And Profitability”, Review of Economics and Statistics, No. 49, PP. 319-331, 1967.
20. Dickinson, Gerry, “Calculating The Rate Of Return Of Non-Life Insurance Companies”, Journal of Risk and Insurance, Vol. 41, No. 2, June, 1974.
21. D’Arcy, Stephen and Neil Doherty, “The Financial Theory Of Pricing Property-Liability Insurance Contracts”, Journal of Risk and Insurance, Vol. 56, No. 2, June, 1989.
22. خيري عبد الحميد سليم، التراخيص لشركات التأمين في ظل سياسات التحرر الاقتصاد، مؤتمر خلق سوق عالمية: التحول في قطاع التأمين المصري، تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، القاهرة، 2000.
23. د. محمد نادي عزت، الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات علي قطاع التأمين في جمهورية مصر العربية، مجلة كلية التجارة، جامعة القاهرة، بني سويف، مجلة الدراسات المالية والتجارية (العلوم الإدارية)، العدد الثاني يوليو 1997.
24. Gamal Hamza, “The Role Of Reinsurance In A Competitive Market, General Overview On The Egyptian Insurance Market”, Creating A Global Marketplace: The Egyptian Insurance Sector in Transition, A conference, Sponsored by the U.S Department of Commerce, Egyptian Insurance Supervisory Authority and Insurance Federation of Egypt, Cairo, July 10-11,2000.
25. د.صفوت علي حميدة, محمد نجاتي إبراهيم, وثائق التأمين المرتبطة بوحدات استثمارية ومدي ملائمتها للسوق المصرية, مجلة المحاسبة وافداره والتأمين, جامعة القاهرة, العدد الخامس والخمسون, 2000.

26. د.طلعت أسعد عبد الحميد,التحديات الست التي تواجه التسويق في العالم العربي, المؤتمر العلمي السنوي السابع عشر الدولي, استراتيجيات التحديث والجودة للاقتصاديات العربية في إطار المنافسة العالمية, جامعة المنصورة, 2001.
27. د. نادية أمين محمد علي، استراتيجيات مستحدثة لتطوير المنتج بالتطبيق علي وثائق التأمين، التسويق في الوطن العربي: الفرص والتحديات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الدوحة، قطر، أكتوبر، 2003.
28. Dainel Price, "Insurance Claims And Claims Training", Creating A Global Marketplace: The Egyptian Insurance Sector in Transition, A conference, Sponsored by the U.S Department of Commerce, Egyptian Insurance Supervisory Authority and Insurance Federation of Egypt, Cairo, July 10-11,2000.
29. خيري عبد الحميد سليم، مرجع سابق.
30. .Thomas E. Power, "Losses Learned From Liberalization And Privatization Of The Insurance Sector: Opportunities For Egypt", Creating A Global Marketplace: The Egyptian Insurance Sector in Transition, A conference, Sponsored by the U.S Department of Commerce, Egyptian Insurance Supervisory Authority and Insurance Federation of Egypt, Cairo, July 10-11,2000.
31. George Nichols, "Competitive Regulation For A Competitive Market", Creating A Global Marketplace: The Egyptian Insurance Sector in Transition, A conference Sponsored by the U.S Department of Commerce, Egyptian Insurance Supervisory Authority and Insurance Federation of Egypt, Cairo, July 10-11,2000.